جامعة ميسان

كلية الادارة والاقتصاد

مجلس الاقتصاد / اقتصاديات نفط وغاز

عنوان البحث

تحليل العلاقة بين اسعار النفط والموازنة العامة مع اشارة خاصة للعراق للمدة (2004-2021)

بحث مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد / مجلس الاقتصاد / لإكمال متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

اقتصاديات نفط وغاز

بأشراف

أ.م.د علي خالد عبد الله

البحث مقدم من الطلبة

تقى محيسن

زينب علي

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال تعالى (يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ)

(المجادلة: 11)

صدق الله العلي العظيم

الاهداء

الى ابي العطوف..... قدوتي و مثلي الأعلى في الحياة فهو من علمني كيف اعيش بكرامة و شموخ

الى امي الحنونه..... لا اجد كلمات يمكن ان تمنحها حقها فهي ملحمة الحب و فرحة العمر و مثال التفاني و العطاء

الى إخوتي..... سندي و مشاطري و افراحي و احزاني

الباحثتان

تقى محيسن

زينب علي

الشكر و التقدير

كن عالما فأن لم تستطع فكن متعلما فأن لم تستطع فاحب العلماء فأن لم تستطع فلا تبغضهم هنا لا بد لنا بأمانه ان نتقدم بشكر خاص الى المشرف الدكتور علي خالد الذي جمع بين سعة و عمق المعرفة العلمية و رحابة الصدر و كرم الاخلاق المعرفي فقد منحنا من حسن رعاية و سخر لنا من وقته الثمين و بذل من جهده القيم اذ كان لنا خير معين في كافة مراحل البحث و ساهم في تقديم ارشادات سديدة و توجيهات مفيدة انارت لنا ظلمة المتاعب و بددت المصاعب فجزاه الله خير الجزاء و زاده في نعيم و توفيق الدنيا و الأخرة

كما اتقدم بالشكر الجزيل لكل من اسهم في تقديم يد العون لانجاز هذا البحث

و اتقدم بجزيل الشكر الى عمادة كلية الإدارة و الاقتصاد / جامعة ميسان

الباحثتان

تقى محيسن

زينب علي

إقرار المشرف

اشهد إن إعداد هذا البحث الموسوم

( )

الذي تقدم به الباحث:

قد جرى تحت أشرافي في جامعة ميسان / كلية الادارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد

وهو جزء من متطلبات درجة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية

إقرار المشرف

اسم المشرف:-

الدرجة العلمية:-

/ /2024

بناء على توجيه المشرف أرشح هذا البحث للمناقشة

أ.م حيدر صباح طعمة

رئيس قسم الاقتصاد

قائمة المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
العنوان	
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ت
أقرار المشرف	ث
قائمة المحتويات	ج
المقدمة	1
اهمية البحث ، اهداف البحث ، مشكلة البحث ، فرضيات البحث ، منهجية البحث	2
المبحث الاول، المطلب الاول . الجانب النظري و التاريخي للموازنة العامة	4-3
المطلب الثاني ، مكونات واهداف الموازنة	9-5
المبحث الثاني ،المطلب الاول ، واقع و متغيرات الاقتصاد العراقي بعد عام 2003	13-10
المطلب الثاني ، التغيرات المالية للموازنة العامة بعد عام 2003	16-14
المبحث الثالث ،المطلب الاول، اثر تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة	21-17
المطلب الثاني ، تحليل العلاقة بين المتغيرات في اسعار النفط والموازنة العامة	25-22
الاستنتاجات والتوصيات	26
المصادر	28-27

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الدول	رقم الصفحة
1	الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال الفترة(2003-2022) بالأسعار الثابتة مليون دينار	11
2	تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (2003-2020)	13
3	جدول الايرادات والنفقات والعجز	16
4	جدول رقم (4) أثر تقلبات اسعار النفط العالمية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2004_2020)	20
5	جدول رقم (5) معدل التضخم وسعر الصرف للعراق لعام 2004	21

المقدمة

تعد الموازنة العامة أهم أداة تستخدمها الحكومات لتنفيذ أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ضل تغيرات الفلسفة الاقتصادية فيما يتعلق بدور الدولة وتحوله الى دور محوري واساسي في النشاط الاقتصادي حتى في ظل اشد الانظمة تطبيقا الالية السوق الحر وسيادة النشاط الخاص كذلك بسبب الازمات الاقتصادية المتلاحقة التي شهدتها الاقتصادات بمختلف انحاء العالم وأيا كانت توجهاتها .وفي العراق نجد أن الدور الأهم للموازنة العامة يكمن في تمويل النشاط الاقتصادي مع تراجع دور القطاع الخاص ويعود ذلك الى كبر حجم الايرادات العامة المتأتية من المورد النفطي طوال سنوات مدة البحث وما سبقها من عقود مرت على الاقتصاد العراقي .اذا تتسم أسعار النفط في السوق الدولية بالتقلبات الشديدة وعدم الاستقرار .اذا سجلت أسعار النفط بعد عام 2003مستويات مرتفعة لم يسبق لها مثيل اذ وصلت الى (147)دولار للبرميل في .2008/7/11ثم انخفضت مستويات أسعار النفط انخفاض كبير جداً لتصل الى (32)دولار للبرميل في .2009وبما ان النفط سلعة استراتيجية دولية ليست كسلعة اعتيادية فأن التقلبات بأسعار ناتجة عن عوامل مؤثرة في العرض والطلب التي تؤثر على الإمدادات النفطية .

للنفط أهمية استراتيجية ومرتكز رئيس للاقتصاد العراقي منذ عقد العشرينات من القرن الماضي اذا تمثل الإيرادات النفطية المصدر الأساس لتمويل الموازنة العامة لتنفيذ برامج التنمية الشاملة .وكذلك تساهم في بناء الاحتياطي النقدي للاقتصاد الوطني .اذ بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في اجمالي الناتج المحلي في العراق(65)٪في عام 2008وبلغت نسبة مساهمة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات(99)٪ في عام 2014كما بلغت نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة (97)٪ عام .2013

بما أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي .فان تقلبات الأسعار تلعب دور وستترك اثار حقيقة على الاقتصاد والسياسية المالية .اي في حالة استقرار الاسعار يتطلب من الحكومة العراقية بذل مزيد من الجهود من اجل لاستغلال عوائد تصدير النفط الاستغلال الامثل والسعي نحو وضع حلول كفيلة بتفعيل مصادر اخرى غير النفطية وتخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي لأنه يعتبر أهم عامل في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال التركيز على التنوع الاقتصادي على مورد رئيس وكبير هو ايرادات النفط يعد ظاهرة سلبية كبيرة.

اهمية البحث :-

تتبع أهمية البحث من اهمية تقلبات اسعار النفط الخام في السوق الدولية واثرها على ايرادات الموازنة العامة .اذ تعتمد الحكومة العراقية كدولة ريعية ذات الاقتصاد الاحادي الجانب في تمويل خططها التنموية الاقتصادية والاجتماعية على ما يحصل من ايرادات نفطية والتي تشكل نسبة مساهمة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ومصدر رئيس لتمويل الموازنة العامة للدولة .اذ تعد الإيرادات النفطية حاجة ملحة وغاية في الأهمية لتمويل انفاقها بشقية الجاري والاستثماري وما تتطلبه التنمية المستدامة من اموال لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لجميع افراد المجتمع.

هدف البحث :-

يهدف البحث الى تحليل اثر التقلبات في اسعار النفط الدولية على مكونات الموازنة العامة في العراق تحديدا الايرادات العامة و ما يترتب على ذلك من اثر النفقات العامة و انعكاساتها بالنتيجة على الموارد الاقتصادية للبلد .

مشكلة البحث :-

تعرض الاقتصادي العراقي قبل عام2004الى مشاكل اقتصادية وازمات والى الان نتجت عنها اختلالات هيكلية وانخفاض في الاداء الاقتصادي .ومن هذه المشاكل توقف شبة تام للمؤسسات الانتاجية في القطاعات الاقتصادية اهمها الصناعة والزراعة التي كانت تساهم إيراداتهما بالرغم من انخفاض مساهمتها في تمويل الخزينة العامة للدولة الامر الذي انعكس في اعتماد العراق على ايرادات نفطية كمصدر رئيس من مصادر الإيرادات العامة للازمة للقيام بالإنفاق الحكومي .وان حجم هذه الإيرادات يرتبط بتقلبات اسعار النفط الخام .لذا تكمن مشكلة البحث في معرفة درجة التأثير الذي تتركه تقلبات اسعار النفط في السوق الدولية على الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية ان لتقلبات اسعار النفط في السوق الدولية تأثير كبير وطردي ايضاً على الإيرادات العامة للموازنة العامة في الاقتصاد العراقي من خلال اثرها الواضح على حجم الإيرادات النفطية.

منهجية البحث :-

جمع البحث بين التحليل الوصفي و الاسلوب الاستثنائي المستند الى بيانات الموازنة العامة في العراق و معطيات النظرية الاقتصادية يستند اليها كأساس لمعالجة الاختلالات الناجمة عن صدمات اسعار النفط و تأثيراتها في الموازنة العامة .

هيكلية البحث :

الفصل الأول (الاطار النظري للموازنة العامة و أسعار النفط)

الفصل الثاني (واقع المتغيرات للاقتصاد العراقي بعد العام 2003)

الفصل الثالث (اثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة)

المبحث الاول

الاطار النظري للموازنة العامة و اسعار النفط

المطلب الاول :- الجانب النظري و التاريخي للموازنة العامة

اولا / مفهوم الموازنة العامة :

هي وثيقة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة و ايراداتها لمده محدده و مقبلة من الزمن عادة سنة واحده و التي يتم تقديرها في ضوء اهداف فلسفة الدولة و تعرف ايضا بأنها (بيان شامل لأموال الحكومة نفقات و إيرادات و ما ينتج عنها من عجز و فائض و الدين الحكومي و هي تمثل السياسية الاقتصادية الرئيسية التي تطبقها الحكومة) اذ تشير إلى الطريقة التي تخطط بها الحكومة لاستخدام موارد ما لتحقيق أهداف السياسية الاقتصادية ولان الموازنة العامة للدولة تمثل بيان للسياسة المالية فهي تبين طبيعة و مدى تأثير الحكومة في الاقتصاد و تبدأ عملية اعداد الموازنة قبل بدأ السنه المالية التي تغطيها الموازنة بعد شهور حتى يمكن تحويلها إلى قانون قبل بداية السنه المالية اي ان مفهوم الموازنة العامة يتكون من ركيزتين :

الاولى انها التقدير : و تتمثل في تقدير ارقام المبالغ التي ينتظر الحصول عليها من المصادر المختلفة للإيرادات العامة ، و كذلك تقدير للأرقام التي يتوقع انفاقها خلال مدة مستقبلية ، فهي اذن تقدير احتمالي لنفقات و ايرادات الدولة و الارقام المقدرة بها قابلة للزيادة و النقصان لأنها خصصت للمستقبل ولا يمكن الجزم بصحة هذه الارقام .

الثانية انها اجازه للسلطة التشريعية : و يقصد بالإجازة التصديق من قبل السلطة التشريعية او المخولة بالتشريع على مشروع الموازنة الذي تقدمه الحكومة . و يصبح المشروع بهذه الاجازة قانونا يجيز للحكومة انفاق المصروفات و تحصيل الايرادات ، و ان تتمتع السلطة التشريعية او المخولة دستوريا بحق مراقبة اعمال السلطة التنفيذية بصفة مؤثرة

و للموازنة العامة عدة مضامين اساسيه و منها :

1- كشف النفقات و الايرادات العامة

2-ذات بعد سياسي فهي تعتمد القرار السياسي الذي يعطي اجازة بنائها و اقرارها و امر تنفيذها

3- هي قانون و تشريع عام حيث ان قانون الموازنة لا يعد نافذا الا بعد مصادقة السلطة عليه

4- تكون لها اهداف أهداف محدده و تكون اهميتها بالأهداف التي وضعت من اجلها

5- تتمتع بالعديد من الخصائص منها المحاسبية و الادارية و المالية و القانونية و الاقتصادية

6- للموازنة ثمانية ابعاد هي سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ادارية و حسابيه و معلوماتية و قانونية و مالية و حصول اي تغيير في سعر النفط يؤثر على هذه الابعاد و خاصه بالنسبة للدولة المصدرة للنفط[1]

1- مهدي سمير الجبوري و سلام كاظم الفتلاوي . الموازنة العامة وبنية الناتج المحلي الاجمال . عمان . دار الايام . 2017 . ص 268

ثانيا / نشأة و تطور الموازنة العامة

أ- نشأة الموازنة العامة :-

لم تنشأ الموازنة العامة بمفهومها العلمي الحديث الا بعد سلسة من التطورات الاقتصادية و السياسية ، فحين كان المجتمع يعيش حياة قبلية بدائية لم تكن هناك حاجة ملحة لظهور الموازنة العامة ، الا انه بعد تطور الحياة الاقتصادية و انتظام المجتمع و ظهور الدولة التي تقوم على رأسها حكومة تسير أعمالها بدأ العمل بمبدأ الموازنة العامة من اجل توفير الايرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة . ان مصطلح الموازنة العامة استخدم لأول مره في الاقتصاد الوضعي في انكلترا و الذي كان يعني الحقيبة الجلدية التي كان يحملها وزير الخزانة عند حضوره لمجلس العموم البريطاني ، ثم تطور الاستخدام للمصطلح حتى اصبح يدل على البيانات و الاقتراحات المتعلقة بالنفقات و الايرادات العامة .ان تطور مفهوم الموازنة العامة ارتبط بتطور الدولة و تكوينها و بتطور انظمة الحكم فيها ،

ب- مراحل تطور الموازنة العامة :-

مرت الموازنة العامة بمراحل مختلفة من التطور و التي اثرت على شكلها و مضمونها، اذ كان لكل مرحلة مقوماتها و خصائصها .و يمكن ايجاز هذه المراحل كمل يلي -:

المرحلة الاولى -:ظهرت في هذه المرحلة ما يسمى بموازنة البنود التي تهتم بمراقبة العمليات المالية الحكومية، ذلك لإيجاد نظام مترابط للرقابة للتأكد من ان هذه العمليات تتم بقدرة و كفاءة ضمن الاهداف المحددة لها.

المرحلة الثانية -:اصبحت الموازنة العامة في هذه المرحلة اداة لرفع كفاءة الادارة الحكومية ، و تقييم الاعمال المنجزة و التي اطلق عليها بموازنة البرامج و الاداء .

المرحلة الثالثة -:تركز عمل الموازنة في هذه المرحلة على خدمة العملية التخطيطية من خلال ربط السياسية الاقتصادية و المالية للحكومة ، اذا تحولت الموازنة في هذه المرحلة الى نظام موازنة الى نظام موازنة التخطيط و البرمجة .

المرحلة الرابعة -:تحول الاهتمام في هذه المرحلة الى ايجاد طريقة تحليلية لا عداد الموازنة من اجل دعم مرحلة اتخاذ القرار ، اذ عن طريقها يتم ايجاد الاهداف و العمليات التنفيذية لتحقيقها من نقطة الصفر ، و بذلك ظهرت الموازنة الصفرية .

المطلب الثاني

مكونات و اهداف الموازنة العامة

اولا / الايرادات العامة :

تعرف الإيرادات العامة بانها جميع الأموال التي تجنيها الحكومة من مصادر متنوعة .[1]
لقد صاحب تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي تطور في مصادرها للحصول على إيراداتها وزيادة الأهمية النسبية لبعض المصادر .اذ قسم الأخصائيين بالمالية العامة الإيرادات العامة تبعا لمعايير مختلفة حيث تم تقسيمها الى إيرادات أصلية كإيرادات الدومين .وايرادات مشتقة مثل ايرادات الضرائب والرسوم .ومنهم من قسمها ايضاً الى إيرادات عادية مثل الدومين والضرائب والرسوم واخرى غير عادية(استثنائية)كالقروض العامة والاصدار النقدي الجديد .وبناء على ما تقدم تم تقسيم الإيرادات العامة الى قسمين رئيسين وكالاتي :.

١ - إيرادات الاقتصادية .:ويقصد بها الايرادات التي تحصل عليها الحكومة بصفتها شخصا قانونيا يملك الثروة ويقوم بالخدمات وتتمثل بيع وايجار العقارات الحكومية وارباح المشروعات الاقتصادية التي تمتلكها الدولة

٢ -الإيرادات السيادية .:ويقصد بها هي الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة جبرا مثل الضرائب والرسوم والغرامات كذلك .وهناك مصادر اخرى تحصل عليها الحكومة ولكنها ذات أهمية منخفضة كالإعانات التي تقدمها الدول الى دول اخرى على اثر تعرض الدولة لازمات اقتصادية وكوارث طبيعية.[2]

وفيما يأتي توضيح بإيجاز لاهم أنواع الإيرادات العامة لكون لا يسع المجال لذكرها بالتفصيل في مثل البحث :

أ - إيرادات الدولة من املاكها الدومين :تمتلك الدولة اموالا منقولة كالسلع التي تبيعها والخدمات التي تقدمها واموالا غير منقولة تتمثل بالعقارات والمناجم والغابات وحقول النفط .فإيرادات هذه الاموال لها الدور في مساعدة الحكومة على القيام بواجباتها الملقاة على عاتقها .وتقسم هذه الاموال الى نوعين :الاول الدومين العام الاموال العامة وهي الاموال المعدة لتحقيق نفع عام لجميع الافراد بالمجتمع .اما الثاني الدومين الخاص وهي الاموال المعدة للاستغلال الاقتصادي بهدف تحقيق ايراد وربح ويتصف بالاستمرارية وهو الوحيد الذي يشكل ايرادات الدولة من املاكها كمصدر من مصادر الايرادات .ويمكن تقسيمة الى(الدومين العقاري والزراعي .الدومين التجاري والصناعي .الدومين المالي).[3]

ب - الضرائب :تعد الضرائب احد الموارد الاساسية التي تستند عليها الحكومة في تمويل نفقاتها العامة .وان طبيعة الضرائب واهدافها قد تتطور عبر تطور النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية .ويمكن ان نعرف الضريبة بانها مبلغ من المال تقطعه السلطة العامة من الافراد جبرا وبصفة نهائية دون مقابل مباشر وذلك لتحقيق اهداف المجتمع .
وللضريبة خصائص تتميز بها ضريبة الزامية .تدفع بدون مقابل مباشر .مبلغ يقتطع وبشكل نهائي .المساهمة في تحقيق اهداف المجتمع.

ت - الرسوم :يعرف الرسم بانة مبلغ من النقود يدفعه الفرد الى الحكومة او احدى هيئاتها مقابل خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها له وبناء على طلبة .وان المبلغ الذي يدفع كرسم مقابل قيمة الخدمة المقدمة اي ان مبلغ الرسم يهدف الى تغطية نفقة الخدمة المقدمة .وهذه الخدمة ينبغي ان تكون ذات نفع عام .اي الهدف الاساس منها تحقيق المنفعة العامة .
وليس تحقيق الارباح .وللرسوم مجموعة من خصائص اهمها (الرسم مبلغ من المال .الرسم يدفع للدولة .الرسم مقابل خدمة)

1- خلف، فليح حسن، (المالية العامة) ، الطبعة الأولى، (اربد ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع. .(2008)ص 163
2- طاقة ، محمد ، العزاوي ، هدى ، (اقتصاديات المالية العامة) ، الطبعة الأولى ، (عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2007)
3- الخطيب، خالد شحادة ، شامية ، احمد زهير (اسس المالية العامة) ، الطبعة الثانية ، (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع ، 2005).ص 133-135

ث- الترخيص :وهي مبالغ نقدية تأخذها الحكومة من الافراد مقابل ما تسمح لهم بالاستفادة من القيام بنشاط معين . فالترخيص لا يعتمد على تقديم خدمة محدودة النوع للأفراد كما هو الحال في الرسوم .اذ يتضمن السماح بمزايا او الاستفادة من القيام بنشاط معين .يعتبر من جانب معين خدمة لذلك المستفيد.[1]

ج- القروض العامة :القرض هم عقد دين تستلف بموجبة الدولة مبالغ من نقود من الافراد او المصارف او الهيئات المحلية او الدولية .مع التعهد بوفاء القرض وفوائده للدائنين في التاريخ المحدد للتسديد وفقا لشروط العقد .وللقرض خصائص اهمها (القرض العام مبلغ من المال .القرض العام يدفع للدولة .القرض العام يتم بموجب عقد .القرض العام يدفع من قبل احد اشخاص القانون العام اذ الخاص)

ح-الاصدار النقدي الجديد :يلجا العديد من الدول النامية الى اصدار نقود قانونية جديده يقوم به البنك المركزي .وذلك لتمويل العجز في موازناتها العامة .نتيجة حاجتها الواسعة والمتزايدة للأنفاق العام وبحكم النقص الحاد والشديد في ما تستطيع الحصول علية من موارد عن طريق المصادر الاخرى التي يمكن ان تتاح لها .والتي من بينها الضرائب بحكم محدودية الدخول .ومحدودية الاستهلاك .وكذلك محدودية قدرتها على الاقتراض الداخلي والخارجي .وانخفاض ايرادات املاكها العامة .ولابد للإصدار النقدي ضوابط .منها توفير موارد اقتصادية من اجل المساهمة بزيادة الاستثمارات والانتاج والدخول .او وجود جهاز انتاجي يتمتع بالمرونة وقادر على تلبية الطلب الاضافي دون ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ثانيا/ النفقات العامة

تتضمن النفقات العامة للدولة جميع النفقات المخصصة في الموازنة العامة سواء كانت جارية او استثمارية .والتي تتركز في مشتريات السلع والخدمات لمختلف المؤسسات والدوائر والمرافق العامة فضلاً عن المدفوعات التحويلية المختلفة بهدف تحسين المستوى المعيشي والضمان الاجتماعي لمواجهة اثار النفقات الاقتصادية لاسيما البطالة

يتخذ مصطلح النفقات عدة معان. ومنها أنها عبارة عن مبلغ من المال يدفعه شخص عام لغايات تحقيق هدف عام. او اشباع حاجة عامة. او رغبة عامة. أي بمعنى اخر هو قيام الدولة بدفع مبلغ من النقود او شخص تابع لها لتقديم منفعة عامة وتحقيقها.

وتنقسم النفقات العامة كالاتي:

1-التقسيمات العلمية للنفقات العامة.

النفقات العامة غير متجانسة من حيث طبيعتها وخصائصها ومواصفاتها المختلفة لذلك تم تقسيمها على وفق معايير واعتبارات معينة كالتكرار والدورية والانتظام والاهداف اذ نطاق سريان النفقات العامة. وأهم هذه التقسيمات:

1- الوادي محمد حسين . مبادئ مالة عامة .ط الثانية . عمان .دار المسيرة ، 2010 ،ص 85

أ-النفقات العامة الحقيقة والنفقات العامة التحويلية.

تنقسم النفقات العامة من حيث طبيعتها الى نفقات حقيقة وتحويلية. ويقصد بالحقيقة تلك التي تصرف مقابل حصول الدولة على السلع والخدمات اللازمة لسير المرافق العامة سواء المرافق التقليدية او التي اقتضاءها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كالمرتبات والاجور وغيرها. اما النفقات التحويلية او الناقلة فيقصد بها تللك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات. بل تحويل من الدخل القومي من فئة الى اخرى او من قطاع الى اخر ومن امثلتها النفقات التحويلية الاجتماعية كإعانات البطالة والشيخوخة وغيرها. والنفقات التحويلية الاقتصادية التي تقدم بشكل منح مالية او قروض بشروط يسيرة او سلع وخدمات مجانية او بأسعار تفصيلية.[1]

ب-النفقات العامة العادية والنفقات العامة غير العادية.

النفقات العامة العادية هي تلك النفقات التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا. ومن امثلتها الرواتب والاجور ونفقات الصيانة ونفقات العدالة وفوائد القروض ونفقات الادارة العامة للدولة. اما النفقات العامة غير العادية هي تلك النفقات التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية فهي تحدث في مدد متباعدة وبصورة غير منتظمة. وامثلتها النفقات العامة الاستثمارية الضخمة. ونفقات الحرب ونفقات اللازمة لمواجهة الكوارث كالزلازل والفيضانات وغيرها.

ج-النفقات العامة الجارية والنفقات العامة الرأسمالية.

يقصد بالنفقات العامة الجارية تلك النفقات اللازمة لإدارة اجهزة الدولة وتمكينها من الحصول على السلع والخدمات اللازمة لا شباع حاجات جارية. اذ فهي نفقات ادارية. ومثالها الاجور ونفقات الصيانة. اما النفقات الرأسمالية او الاستثمارية فهي نفقات اللازمة لزيادة الانتاج وتوفير اسباب النمو. لذلك فهي تبرر الالتجاء الى القروض العامة والتمويل التضخمي لتمويل الموارد المالية لازمة لتحقيق هذه الغاية.[2]

د-النفقات العامة المركزية والنفقات العامة المحلية.

تقسم النفقات العامة من ناحية نطاق سريانها الى مركزية ومحلية فالنفقات المركزية تكون موجهة لصالح مجتمع الدولة بكاملة. مثل نفقات الامن والدفاع والبحوث العلمية.. الخ. اما النفقات المحلية فتكون موجهة لصالح سكان اقليم معين او منطقة معينة داخل الدولة فهي نفقة محلية. مثل نفقات الكهرباء والماء والهاتف وغيرها.[3]

٢-التقسيمات العملية للنفقات العامة :

تظهر هذه التقسيمات للنفقات العامة في موازنات الدول المختلفة و هي تقسيمات لا تفيد بالاعتبارات العلمية انما تتأثر باعتبار وظيفة او ادارية[4] و تختلف هذه التقسيمات من دولة الى اخرى و حسب الاعتبارات السياسية او الادارية او الوظيفية [5]و من ابرز هذه التقسيمات :

أ -التقسيم الوظيفي للنفقات العامة :

يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الوظائف التي يتم الانفاق عليها، ليتسنى للدولة التعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها و قدرتها الإنتاجية لتقارنه مع مصاريف و إنتاجية القطاع الخاص، و هذا الاسلوب له مزايا منها معرفة مصاريف و انتاجية ادارات الدولة المختلفة، التعرف على وظائف و تقدير النفقة المحددة لكل وظيفة الى جانب المساعدة على اتخاذ القرار الصائب و امكانية الرقابة السريعة، اما عيب هذه الطريقة فتكمن في ان الوظيفة في الحكومة تؤثر في باقي الوظائف و تتأثر بها.[6]

1- أمجد عبد المهدي ، محمود يوسف عقلة ، " دراسة في المالية العامة " ، ط 1 ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، 2011 ، ص ٨٣-٨٤
2- محمود حسين الوادي ، زكريا احمد عزام ، " مبادئ المالية العامة " ، ط ١ ، دار المسيرة ، عمان ، ٢٠٠٧ ،ص 137
3- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، " اقتصاديات المالية العامة " ، ط ٢ ، المطبعة الكمالية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٧١
4- محمد خالد المهايني ، خالد شحادة الخطيب ، " المالية العامة "، جامعة دمشق ، سوريا ، ٢٠١٥ ، ص ١٥٢-.١٥٣
5- هشام محمد صفوت العمري ، "اقتصاديات المالية العامة " ، ط ٢ ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد - العراق ، ١٩٨٨،ص 36
6- طارق الحاج ، " المالية العامة " ، ط ١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٩ ، ص ١٢٦

ب – التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة :

تجري هذه التقسيمات بالاستناد الى التقسيم الاداري وفقا لمهام مختلف الدوائر الحكومية، بشرط ان توزع هذه المهام حسب تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية المختلفة كالصناعة و الزراعة و هذا التقسيم يأخذ بنضر الاعتبار المظاهر الاقتصادية و الاجتماعية و التي تشمل النفقات اللازمة لسير الادارة و مختلف المصالح العامة مثل الاجور و الرواتب و نفقات الانشاء و هي نفقات منتجه تؤدي الى زيادة الدخل القومي و نفقات التوزيع و تختلف نفقات التوزيع بحسب مجالات استخدامها و طبيعة اهدافها و منها الاعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة لبعض منتجي السلع الضرورية للحد من ارتفاع اسعارها، و الاعانات الاجتماعية التي تستهدف تحسن احوال المعيشة لبعض فئات المجتمع كإعانات الشيخوخة و الضمان الاجتماعي و غيرها[1]

ج – التقسيمات الادارية للنفقات الخاصة :

و يقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة و اللازمة لقيام الدولة و تشمل هذه النفقات على نفقات الدفاع و الامن و العدالة و الجهاز السياسي اذ يجري توزيع النفقات العامة وفقا للوحدات التي اعطيت حق التصرف في الاموال مثل الوزارة و هي نفقات تواجه الحاجات العامة في المجالات التقليدية و الضرورية لحماية الافراد داخليا و خارجيا و توفير العدالة فيما بينهم و تنظيم الشؤون السياسية لهم.[2]

اهداف الموازنة العامة :-[3]

أن الموازنة العامة ليست مجرد تقدير للنفقات والايرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات .وانما تسعى الحكومات من اعداد موازناتها الى تحقيق جملة من الاهداف العامة .بعضها سياسي والبعض الاخر اقتصادي او اجتماعي ومالي .وهناك جملة من الاهداف العامة للموازنة وهي كل الاتي :

1-الاهداف السياسية

تحتل الموازنة اهمية سياسية كبيرة في الدول ذات الانظمة النيابية والديمقراطية .ذلك لان الزام السلطة التنفيذية بتقديم مشروع الموازنة كل عام الى مجلس النواب لكي يقرر صرف النفقات وتحصيل الايرادات يعني انها خاضعة للرقابة الدائمة لهذه المجالس .ذلك من خلال تعديل او رفض المشروع الموازنة المقدم اليها .وان اعتماد الموازنة من قبل البرلمان يعني مناقشة البرنامج السياسي للدولة .وان مصادقة البرلمان على مشروع الموازنة العامة يعني ذلك تمتع الشعب بحرياته الدستورية وحقوقه الديمقراطية .كما ان الموازنة بما تتضمنه من مؤشرات اتفاقية وموارد مالية تكشف عن السياسية العامة تجاه المجتمع.

1- محمد طاقه ، هدى العزواي ، " اقتصاديات المالية العامة " ، ط ا ، دار المسيرة ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٧ ، ص ٥٧ .

2- سوزي عدلي ناشد . المالية العامة . منشورات الحلبي الحقوقية . بيروت لبنان . 2003 . ص 37-38

2-الاهداف الاقتصادية

مع اتساع الاهداف التي تسعى الدولة تحقيقها من خلال سياستها المالية. أصبح هدف الموازنة العامة لم يقتصر على الغرض المالي البحث وهو التوازن بين النفقات والايرادات العامة وانما السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى لو تطلب الامر الخروج عن مبدأ توازن الموازنة. عن طريق تدخل الدولة للحد من اثار الدورات والتقلبات الاقتصادية والعمل على تحقيق الاستقرار الكلي. اذا تمثل الموازنة العامة أداة فعالة وضرورية يمكن من خلالها التأثير على مختلف الأنشطة الاقتصادية عبر التأثير على مجمل الايرادات والنفقات وبتالي تحقيق التوازن الاقتصادي. عن طريق استخدام ادوات السياسية المالية (النفقات والضرائب) من اجل التأثير على الطلب الكلي ومعالجة المشاكل الاقتصادية. اذ في حالة الازدهار تعمل الحكومة على ايجاد فائض في الموازنة من خلال زيادة الضرائب وخفض الانفاق للمحافظة على ثبات مستوى النشاط الاقتصادي. اما في حالة الكساد تقوم الحكومة باتباع سياسية مالية توسعية وذلك من خلال زيادة النفقات العامة وخفض الضرائب. اي احداث عجز مقصود في الموازنة وهذا بدورة سيؤدي الى زيادة الدخل الخاص ومن ثم الطلب الكلي.

3- الأهداف الاجتماعية

تأتي الأهمية الاجتماعية لأهداف الموازنة العامة. اذ انها تسعى الى اعاده توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة. من خلال فرض الضرائب المباشرة. لاسيما التصاعدية منها على فئات المجتمع ذات الدخل العالي. وكذلك فرض الضرائب غير المباشرة. والتي تستهدف في الغالب السلع الكمالية غير الضرورية والتي يرتكز الطلب عليها من قبل الفئات ذات الدخل المرتفع. وتعمل الدولة عبر برنامج الاعانات والدعم على اعاده توزيع هذة الدخول لصالح الفئات الفقيرة. أذ تعد هذه الاهداف وسيلة لتحقيق الاستخدام ومعالجة البطالة وتعبة الموارد ورفع المستوى المعاشي للفرد والمجتمع.

4- الأهداف المالية

تمثل الموازنة العامة اداة مهمة اذ يمكن ان توضح المركز المالي للدولة. اذ انها تمثل وثيقة مالية تفصل المصادر التي تمول الايرادات العامة خلال السنة المالية. كما انها توضح الجداول المفصلة للنفقات العامة والأغراض التي استخدمت من اجلها وبتالي فهي تكشف حقيقه الوضع المالي لدولة. اذ ان التوازن بين جانبي النفقات والايرادات يعكس سلامة المركز المالي للدولة فيما أذا كان هذه التوازن حقيقا. كما انها توضح الفائض او العجز ومدى تأثيرهما على مختلف الجوانب الاقتصادية في البلد.

المبحث الثاني

واقع و متغيرات الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

المطلب الأول

بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

اولا / عرض النقد بالمفهوم الواسع للمده 2003_2020:

ارتفع عرض النقد في عام 2004 بنسبة مقاربه للزيادة في 1m و التي بلغت 17% و ذلك يعود إلى الزيادة في ودائع الثانية و توفير للقطاع الخاص بنسبة 8% للقطاع المالي و تشير التقديرات الى حصول زيادة بلغت نسبتها في عام 2005 (3.2) في حين سجلت نسبه بلغت 13% مقارنتا بتقديراتها في السنه السابقة و ارتفع نمو النقد بمعناه الواسع في كانون الاول من عام 2007 عن مستواه في العام السابق و بنسبة زياده مقدارها 28%و شهد عام 2008 ارتفاعا في معدل التوسع النقدي ليبلغ 29.5% و مقابل نسبة زياده بلغت 27.9% لعام 2017 و شهد الاقتصاد العراقي عام 2010زيادة في عرض النقد بالمفهوم الواسع 2m بنسبة 32.6% و شهد عام 2011 تباطئي في نمو عرض النقد بالمفهوم الواسع بعد الارتفاع الكبير الذي حصل فقد تراجعت نسبته لتبلغ 20% و اما في عام 2012 ارتفع عرض النقد بنسبة 4.5% عن عام 2011 و في عام 2013 لقد لوحظ نموا في عرض النقد بالمفهوم الواسع اذ سجل ارتفاعا بنسية 16.2% و يعود هذا الارتفاع للأثر التوسعي للعوامل الخارجية و في عام 2014 شهد ارتفاعا في نمو العرض النقدي بالمفهوم الواسع بنسبة 3.5% و ذلك يعود الى الاثر التوسعي لصافي ديون القطاع الخاص و الحكومي اما في عام 2015شهدت السياسة النقدية في هذا العام انكماشا واضحا تمثل بالانخفاض الحاصل في عرض النقد 2m و في عام 2016 سجل عرض النقد ارتفاعا بنسبة 6.6% و يعود سبب ذلك الى الاثر التوسعي الصافي في ديون الحكومة و قد شهد في عام 2017 نموا بنسبة 1.5% و يعود ذلك الى ارتفاع الودائع بنسبة 4.5% و في عام 2018 سجل نموا بنسبة 2.7% عن العام السابق و سجل نموا ايضا في عام 2019 بلغ نسبته 8.4% عن عام 2018 و يعود سبب ذلك الى ارتفاع 1m و شهد عرض النقد في عام 2020 نموا على التوالي بلغت نسبته 15.9 %عن العام السابق.

ثانيا / تطور الناتج المحلي الإجمالي (GDP) :

من خلال الجدول رقم(١)يبين تذبذب قيمة الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2004بسبب تدهور الاقتصاد العراقي. حيث تغير الناتج المحلي مقارنة بالأعوام السابقة. وفي عام 2007 يبين ارتفاع بتقديرات الناتج المحلي بنسبة (12.٪)بسبب ارتفاع نسبة مساهمة الانشطة الاقتصادية. وكذلك التحسن النسبي في الوضع الامني والاقتصادي للبلد. اما عام 2008 نلاحظ ارتفاع ايضاً بقيمة الناتج المحلي الاجمالي بسبب ارتفاع اسعار النفط وارتفاع كميات النفط المصدر للخارج. وفي عام 2009 تشير التقديرات الى ارتفاع كذلك بنسبة (5.6٪) ليبلغ (56.6)مليون دينار عراقي عن العام السابق ويعود السبب الى تأثير اسعار النفط الخام. اما عام 2010 يتبين ارتفاع بالناتج المحلي الاجمالي بسبب تطور الانشطة الاقتصادية وبنسب متفاوتة. وفي عام 2011 بلغ الناتج المحلي(62.9)ايضا تحقق ارتفاع وبنسبة قليلة قياسا بالعام السابق. وفي عام 2012اشار الى تحسن في الناتج المحلي بسبب عوامل عده منها ارتفاع سعر برميل النفط. وزيادة كمية المنتج منه. وفي 2013بلغ الناتج المحلي(76.2)نلاحظ الارتفاع بالناتج المحلي والفرق الكبير عن العام السابق. اما في 2014يتبين انخفاض قيمة الناتج المحلي حيث يعتبر العام الأسوء في الاقتصادي العراقي بسبب عدم اقرار الموازنة الاتحادية. وتراجع اسعار النفط العالمي الى مستويات غير مسبوقة. اما في 2015 نلاحظ انخفاض قيمة الناتج المحلي بسبب الكساد والركود. وكذلك الانخفاض الحاد الذي شهدته الاسواق العالمية في اسعار النفط ابتداء من نصف العام السابق. وفي 2016 يتبين ارتفاع الناتج المحلي ويعود ذلك الى ارتفاع اسعار النفط خلال هذا العام. اما 2017 ايضا ارتفاع بالناتج المحلي بسبب تطور الاقتصادي العراقي وتحقيق معدل نمو مرتفع. وارتفاع كميات النفط المنتج. اما في 2018 سجل الناتج المحلي انخفاضا بنسبة (1-٪) قياسا بالعام السابق وجاء هذا الانخفاض بسبب انخفاض الناتج المحلي الاجمالي السنوي من النفط الخام والمعدل اليومي. وفي 2019 شهد هذا العام انتعاش تدريجي على الرغم من اضطرابات نهاية العام. حيث سجل ارتفاع بسبب زياده اسعار النفط وانتعاش النشاط الاقتصادي غير النفطي لاسيما قطاع الزراعة والكهرباء والماء. واما 2020 انخفض الناتج المحلي في هذا العام وحقق انخفاض ملموسا في مستوى اداءة. بسبب جائحة كورنا وانخفاض اسعار النفط ومقررات(OPEC).

جدول رقم (1) الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال الفترة(2003-2022) بالأسعار الثابتة مليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي %	عرض النقد
2003	26690,4	26,9	6953,420
2004	33185,6	18,1	12,254
2005	34267,6	3,1	14,684
2006	47851,4	28,3	21,080
2007	48046,9	0,4	26,956
2008	53205,2	9,6	34,920
2009	54720,8	54,7	45,438
2010	57925,9	57,9	60,386
2011	62896,9	62,8	72,180
2012	16973,0	13,9	32,07
2013	18267,8	7,6	87,7
2014	18303,8	0,1	90,7
2015	19168,3	4,7	82.5
2016	21811,1	13,7	88,1
2017	21428,6	-1,7	89,4
2018	22168,5	-1,2	95,4
2019	22109,4	4,4	10,34
2020	19817,8	-10,3	11,99
2021	198,5	-15,7	13,988
2022	212,4	7,0	16,829

المصدر بالاعتماد على وزارة المالية الدائرة الاقتصادية والمديرية العامة للإحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية الاحصائية للسنوات (2003- 2022)

ثالثا / التضخم :

يعرف التضخم بأنه عملية الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في مدة زمنية طويلة .وكذلك هوة (حركة صعوديه للأسعار تتصف باستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض) بينما يعرف الباحثين التضخم في البلدان النامية على انه ظاهرة تعبر عن اختلالات هيكلية سببها البنيان الاقتصادي الذي تغذية التبعية الاقتصادية بالخارج وايضا حركات التنمية .ذلك لا يعني بالضرورة تقليل من اهميه الجانب النقدي لظاهرة التضخم بل ان ظاهرة التضخم تتحكم بها عوامل محلية وعوامل خارجية.

وان التضخم ينشى بسبب زياده الانفاق العام .وهذا يتطلب زيادة عرض السلع والخدمات .واكثر الاحيان يحدث في البلدان النامية ذات الاقتصاد المتدهور والعراق من ضمن هذا الدول .اي اغلب دول الشرق الاوسط .

وبسبب دور السياسيات الضعيف نلاحظ ارتفاع معدلات التضخم .وفي عام 2004نلاحظ زيادة معدل التضخم بسبب ما حدث خلال 2003من حروب ودمار وعقوبات مفروضة على العراق .حيث صنفت بالسنة الأسوء .اما خلال في عام 2008سجل تراجع كبير عما كان علية في الاعوام السابقة نتيجة قرارات البنك المركزي العراقي ودورة من اجل تحقيق اقتصاد مستقر .وكذلك تحسن في الاوضاع الأمنية للبلاد خلال تلك الفترة .

ومن خلال الجدول يتبين ان خلال 2004شهدت الاسواق المحلية استقرارا نسبيا في المستوى العام للأسعار .تمثل في تراجع معدلات التضخم الذي يعد الاساس في قياس متوسط التغير فب الاسعار بعد استبعاد العناصر غير الثابتة.

وعلى الرغم من الأزمة المالية التي مر بها العراق خلال عام 2014والأوضاع المالية والاقتصادية والسياسية غير المستقرة شهد عام 2015استقرار نسبيا في المستوى العام للأسعار تمثل بالارتفاع الطفيف في معدل التضخم.فيما سجل معدل التضخم العام تراجعا ملحوظا ما نسبته(1.4)٪ (مقابل 2.2)٪ لعام 2014وقد ساهمت مجموعة من الظواهر منها المتغيرات الدولية وكذلك العوامل الخارجية في تحقيق معدل تضخم يعد مقبولا ضمن اطار يمكن السيطرة علية .وتتمثل بالانخفاض العالمي لأسعار السلع الأساسية وبذات اسعار السلع الغذائية التي انخفضت بنسبة(19)٪ عام 2015بحسب ما وضحته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة .(FAO)

وايضا نجح البنك المركزي العراقي خلال هذا العام من احتواء التضخم بظل ظاهرة الركود والكساد التي كانت تواجه الاقتصاد العراقي نتيجة انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية .وانسجاما مع مهامه في دعم مسيرة التنمية وتحفيز الاقتصاد العراقي اتخذ البنك المركزي هذا الإجراءات لدعم السيولة المحلية .كما استمر البنك من خلال نافذة شراء وبيع العملة الاجنبية من تحقيق استقرار ملحوظ في سعر الصرف الذي يعد العنصر الاكثر فاعلية في مواجهة التضخم.

وينشئ التضخم بفعل عوامل اقتصادية كثيرة .منها تصخم بسبب زياده التكاليف .وتضخم بسبب زياده الطلب.كما موضح بالجدول رقم (2)

جدول رقم (2) تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (2003-2020)

السنة	الرقم القياسي العام	معدل التضخم السنوي %
2004	36,2	26.9
2005	49,9	36.9
2006	76,4	53.2
2007	100	30.9
2008	112,7	12.6
2009	122,1	8.3
2010	125,1	1.8
2011	132,1	5.6
2012	140,1	6.1
2013	142,7	1.9
2014	145,9	2.2
2015	148,0	1.4
2016	104,1	0.5
2017	104,3	0.2
2018	104,7	0.4
2019	104,5	-0.2
2020	105,1	0.6

المصدر :البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات مختلفة.

المطلب الثاني

التغيرات المالية للموازنة العامة بعد عام 2003

اولا: اتجاهات نمو الإيرادات العامة و مكوناتها /

إن الإيرادات العامة هي المصدر الرئيسي للدولة لكي تقوم بدورها في الإنفاق العام إذ أنه يستحيل القيام بأي نشاط من قبل الدولة دون أن تمتلك المبالغ اللازمة للإنفاق على النشاط الذي تريد القيام به نلاحظ من خلال الجدول (3)أن الإيرادات العامة ازدادت من عام ٢٠٠٣ البالغة (15,985,52) مليون دينار حتى عام 2008 البالغة(80,641,041) مليون دينار بمعدل نمو بنسبة (46.7 %) جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية و انخفضت عام 2009 البالغة (55.243.527) مليون دينار بنسبة انخفاض (13.5-) بسبب انخفاض العوائد النفطية بسبب تأثير الأزمة المالية و العالمية عام 2008 في حين ارتفعت للمدة (2012 _2010) بشكل كبير بسبب الفوائض المتحققة عن العوائد النفطية فيما تذبذبت خلال المدة (2013_2021) نتيجة التذبذب في أسعار النفط العالمية و كانت النسبة العظمى في المساهمة في الإيرادات العامة تعود إلى الإيرادات النفطية بمتوسط نسبة (87.3%) فيما كانت مساهمة الإيرادات غير النفطية كمتوسط مده نسبة (12.7%) و هي نسبة ضئيلة و محدودة بالرغم من ارتفاعها في السنوات التي تلت عام 2014 لأسباب تعود إلى تطبيق التعرفة الجمركية بشكل جزئي بعد أن كانت ضريبة إعادة اعمال العراق البالغة (5%) هي الأساس و استحداث و التوسع في بعض الرسوم كالهاتف النقال و شبكات الانترنيت و زيادة رسم العقار فضلا عن شمول المكلفين في المناطق المحررة بتسديد مبلغ الضريبة ناهيك عن الزيادة المتحققة في الإيرادات التحويلية الأخرى لبعض المفردات والصناعات التحويلية و إيرادات التحويلية الأخرى و بذلك يتبين لنا أن التقلب في الإيرادات العامة بين الارتفاع و الانخفاض يعود إلى طبيعة الاقتصاد الريعي المعتمد على الإيرادات النفطية التي تخضع لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية فيما يعود ضعف الاهتمام الحكومة بتنويع الإيرادات غير النفطية و ضعف الاهتمام بالتنويع الاقتصادي فضلا عن انخفاض الإيرادات الضريبية نتيجة لضعف الوعي الضريبي و ضعف حملات الجباية و المتابعة لكافة أنشطة إيرادات الهيئة العامة للضرائب سواء في إيرادات الدخل بكافه أصنافه و إيرادات العقار و تأثير عدم زياده المكلفين الخاضعين للضريبة علاوة على تأثير الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي خاصه خلال التدهور الأمني الذي حدث خلال فترة الحرب مع التنظيمات الإرهابية في عام 2014 ثم الصدمة المركبة خلال ازمه كورونا عام 2019.

ثانيا : اتجاهات نمو النفقات العامة و مكوناتها :

ان النفقات العامة تعبر عن الية ونمط الأنفاق العام من قبل الوزارة والجهات غير المرتبطة بوزارة على وفق ما يعتمد من تخصصات في الموازنة سنويا وتتمثل بالالتزامات المالية والمدفوعات وكذلك المبالغ النقدية التي تقوم بها الحكومة بأنفاقها لسد الحاجات والمهام والمستلزمات والأنشطة المكلفة بها .اما شكل النفقة يتم تحديده من حيث اغراضها واهدافها وفق تبويب نفقات الموازنة العامة منها يتم توزيعها على اساس نفقات استثمارية واخرى نفقات جارية .ونلاحظ من بيانات جدول (3) اتجاهات نمو الانفاق وهيكلها .ونلاحظ ان النفقات العامة كانت في عام 2004بمعدل 543)٪ (وذلك نتيجة التوسع في النفقات بعد الدمار الذي لحق بالاقتصاد خلال حرب 2003وما خلف من اثار على بنية البلد وتدمير اقتصاده .وانخفض نمو النفقات بشكل طفيف خلال عام 2005بمعدل -2)٪(٠واستمر التذبذب في معدل النفقات لينخفض عام 2009بمعدل -17)٪ (تزامنا مع اثر تداعيات الازمة المالية على اقتصاد العراق .لتذبذب النفقات بعدها ما بين الارتفاع والانخفاض .ثم ارتفعت في عام 2012بنسبة 33)٪ (وذلك بسبب زيادة الطلب على النفط وزيادة أسعاره عالميا . فيما انخفض معدل نمو النفقات العامة للأعوام (2015-2014)بنسبة (-5)و38)٪ (على التوالي نتيجة انخفاض اسعار النفط عالميا .ومن ثم ارتفع معدل نمو النفقات بشكل تصاعدي في الاعوام التي بعدها ليعاود الانخفاض مرة اخرى في

عام 2020جراء انخفاض الايرادات العامة التي تمول النفقات العامة بسبب ظهور وباء كوفيد وتوقف النشاط الاقتصادي والتصديري وارتفاع الانفاق العام خلال هذا العام.

ثالثا :تحديد الفائض او العجز في الموازنة العامة:

يتعرض الاقتصاد إلى عوامل منها الركود الاقتصادي و التهرب الضريبي و المشاكل الديمقراطية و السياسة المالية الخاطئة تؤدي إلى تجاوز كميات النفقات العامة على كميات الإيرادات العامة و حدوث العجز في الميزانية العامة و ندرج أدناه المركز المالي للإيرادات العامة و النفقات العامة الذي يحدد مبلغ العجز أو الفائض إذ يتبين من الجدول (3) أن الميزانية العامة قد حققت فائض مالي في المدة (2003_2008)من مبلغ (11.083.566)مليون دينار عام 2003 إلى (13.363.847)مليون دينار عام 2008بعدها حققت الميزانية العامة عام 2009عجز مال بمبلغ (346.194) مليون دينار و كذا الحال بالنسبة لعام 2010البالغ (8.280)مليون دينار بنسبة انخفاض العجز (97.6%)عن السنه التي سبقتها ثم حققت الميزانية العامة فوائد مالية للأعوام 2012و 2011و قد اتجهت الميزانية العامة بعدها إلى تحقيق عجز مالي متزايد غدفي الأعوام (2013_2016)من (5.287.479)مليون دينار إلى (21.658.164)مليون دينار فيما بعد ذلك حققت الموازنة العامة فائض مالي متزايد بشكل كبير للمده (2017_2019)ثم زياده الإيرادات العامة في الموازنة العامة كما حققت في عام 2020عجز مالي بنسبة (9.673.848)مليون دينار .

جدول رقم (3) جدول الايرادات والنفقات والعجز

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	العجز او الفائض
2004	32,988,850	31,521,427	1,467,423
2005	40,435,740	30,831,142	9,604,598
2006	49,055,545	37,494,459	11,561,086
2007	54,964,850	39,308,348	15,656,502
2008	80.641,041	67,277,194	13,363,847
2009	55,243,527	55,589,721	(346,194)
2010	70,125,921	70,134,201	(8,280)
2011	103,989,089	78,757,668	25,231,421
2012	119,817,222	105,139,572	14,677,650
2013	113,840,076	119,127,555	(5,287,479)
2014	97,618,556	113,473,516	(15,854,960)
2015	66,470,251	70,393,506	(3,927,200)
2016	54,409,269	76,067,433	(21,658,164)
2017	77,422,172	75,490,114	1,932,058
2018	106,569,833	80,873,188	25,696,645
2019	107,566,993	87,300,932	20,266,061
2020	63,199,689	72,873,537	(9,673,848)

المبحث الثالث

اثر تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة

المطلب الاول : تحليل العلاقة بين التغيرات في اسعار النفط و المتغيرات الاقتصادية

على الرغم من ان العراق غني بالنفط على نحو استثنائي لكن اقتصاده يعاني من مواطن ضعف هيكلية حادة، ان احتياطي العراق النفطي بلغ (143) مليار برميل. و يشكل ثالث اكبر احتياطي للنفط التقليدي على مستوى العالم بعد السعودية و ايران، و ربما في المستقبل القريب سيتصدر بلدان العالم، ذلك لوجود كميات كبيره من الاحتياطي المحتمل، غير ان العراق يعاني من تراجع كميات النفط الخام المنتج نسبة الى ما يمتلكه من احتياطيات الهائلة، ذلك لا سباب عديده و مختلفة منها داخليه و منها خارجيه، و تتسم تكاليف استخراج النفط بأنها متدنية اذ تبلغ (10.9) دولار امريكي

ما هي الأسواق النفطية العالمية :

ادى ظهور النفط الى العديد من التغييرات في حياة الإنسان لما له من دور مهم في مختلف القطاعات الصناعية و الزراعية و الخدمية، لا تقتصر مساهمة النفط على الجانب الاقتصادي فقط بل يلعب دورا مهما حتى على المستويين الاجتماعي و السياسي [1]

مفهوم اسواق النفط العالمية :

يعرف السوق النفطية بأنها :السوق التي يتم فيها التعامل بالنفط و الذي يعد اهم مصدر من مصادر الطاقة، و يقوم هذا السوق بتحريك قانون العرض و الطلب في الغالب، فبالرغم من العوامل الاقتصادية التي تحكم هذا السوق هناك عوامل اخرى كالعوامل السياسية و العسكرية و المناخية و تضارب المصالح بين المستهلكين و المنتجين، و كذلك الشركات النفطية الكبرى [2]

و ايضا ان سوق النفط هو المكان الوهمي مكانيا او جغرافيا لعملية تبادل المنتج النفطي و خاصة النفط الخام بين الطرفين

كما يعرف بانه مؤشر نقدي يتم استخدامه لتحديد القيمه التبادلية للسلع و كذلك الخدمات عندما يوضع توازن العرض و الطلب من اجل توجيه السوق لتحديد الكفاءة في تخصيص الموارد

حيث ان العراق يتميز باقتصاد ذات احادي الجانب يعتمد على عائدات النفط لتمويل انفاقه العام و الوفاء بالتزاماته المتعددة، حيث ان الجزء الأكبر من الناتج المحلي هو القطاع النفطي و من هنا جاءت الأثارة السعرية من النفط يظهر انعكاس تقلبات اسعار النفط بشكل واضح على النمو الاقتصادي من خلال قناة الموازنة العامة. [3]

1-حنان مساوي و فاطمة عوماري، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية دراسة حالة الجزائر (2000-2015)، رسالة الماجستير ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، 2015- 2016ص 8

2- حياة عناب، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، 2017، ص52

3-غدير عبد القادر ناصر ، تقلبات اسعار النفط واثرها على الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2013)، بحث منشور في جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد ، 2016 ، ص52

مفهوم تقلبات اسعار النفط :

هي حالات عدم الاستقرار المتكررة في اسواق البترول و المتمثلة بالارتفاعات و الانخفاضات الكبيرة و المتعاقبة التي تطرأ على اسعار برميل البترول عبر الزمن و بناء على ما تقدم فقد تعرضت اسعار البترول في الاسواق الدولية لتقلبات حاده و مستمرة، بسبب طبيعة الأسواق البترولية التي تتسم بعدم الاستقرار، الامر الذي انعكس على الايرادات النفطية للدول المنتجة و المصدرة و جعلها تخضع لتقلبات مستمرة، حتى اصبحت ظاهرة التقلبات مسألة مثيرة للقلق على المستوى العالمي، و نضرا لكون البترول الخام سلعة دولية استراتيجية فأن حصول تغيرات كبيره و مفاجأة في اسعاره يترك اثارا على كل من الدول المصدرة و المستهلكة،

و تتركز هذه الاثار بزيادة إيرادات الدول المصدرة للبترول في حالات الارتفاع، و ارتفاع كلف النقل و الانتاج في الدول المستهلكة لكلا الطرفين و بالتالي فأن جميع الدول المصدرة و المستهلكة تواجه تحيا مشترك، يتمثل بالثبات الحاد و المتكرر بأسعار النفط الخام على المستوى الدولي

ثانيا : انواع اسواق النفطية العالمية

بسبب الاحداث التي طرئت على الصناعة النفطية بعد تغيير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى و الدول المنتجة للنفط فأن وسائل تسويق النفط الخام قد تطورت و هذا ادى الى انتاج انواعا من الاسواق النفطية كالاتي [1]

1- الاسواق الفورية : يشير تعبير السوق الفورية الى البيع الفوري للنفط الخام و هو محمل في الناقلات من الفائض متطلبات المشترين المباشرين مثل شركات النفط الكبرى و حيث تقوم تلك الشركات باللجوء اليه عندما تعاني عجزا من النفط الخام كذلك تشمل هذه السوق مبيعات النفط المتكرر. ان هدف هذه الاسواق هي اعادة الامدادات النفطية على الدول المستهلكة [2]

2- الاسواق الآجلة : نضرا للزيادة في الاسعار في سوق النفط الخام فقد طبق المنضمون سوقا بسعر ثابت مع تأخير التسليم بما يعرف بالأسواق النفطية الآجلة، و هناك فرعان لهذا الشكل من الاسواق هما (اسواق النفط المادية الآجلة و اسواق النفط المالية الآجلة) (بورصات النفط)

أ – اسواق النفط المادية الآجلة : و هي تعمل مثل الاسواق النفطية الآجلة الفورية و لكن بأجل اطول من 15 يوما و يتم إجراء العمليات بالموافقة المتبادلة على سعر معين مع التسليم الآجال لاحقه، يعرف مبدئيا بشهر و لكن يمكن ان يتجاوز ذلك و هذا النوع من الاسواق يتطلب من المشتري تحديد حجم الشحنة الذي يجيب ان لا يقل عن 500 الف برميل و يقوم البائع بتحديد وقت توفيرها.

ب- بورصات النفط : ظهرت لأول مره بعد ازمة النفط الاولى عام 1973 في نيويورك، و شهدت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الحادة في اسعار النفط التي حدثت في الثمانينات و التسعينات من القرن الماضِ، يتم تداولها في العقود الآجلة و ليس في شحنات النفط الخام و هذه العقود لها طابع الاوراق المالية و هناك ثلاث بورصات نفطية رئيسيه مقدمة حول العالم (سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن، سوق سنغافورة النقدي العالمي

1-عبد الخالق مطلك الراوي، "محاسبة النفط والغاز"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،، 2011، ص 312)
2- احمد محمد أحمد المنصوري، اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي، كلية الشريعة و الدراسات الاسلامية الدراسات العليا الشرعية، جامعة أم القرى، السعودية، 1991.

اثر تقلبات اسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي :

ان العراق يتميز باقتصاد ذات احادي الجانب يعتمد على عائدات النفط لتمويل انفاقه العام و الوفاء بالتزاماته المتعددة، حيث ان الجزء الأكبر من الناتج المحلي هو القطاع النفطي و من هنا جاءت الأثارة السعرية من النفط يظهر انعكاس تقلبات اسعار النفط بشكل واضح على النمو الاقتصادي من خلال قناة الموازنة العامة

يسهم القطاع النفطي في العراق بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، الامر الذي جعل الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا من خلال اعتماده على القطاع النفطي مصدرا رئيسيا للإيرادات العامة

يوضح الشكل (4) ان العراق يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي و يعتبر القطاع الابرز من بين القطاعات من خلال نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

حيث تذبذبت معدلات نمو الناتج المحلي الجاري و الذي قد ينعكس في كثير من الأحيان الى التذبذبات الحاصلة في اسعار النفط الخام خلال المدة 2004_2020

و ربما بنسبة قليله بسعر الصرف و كما موضح في الجدول (4) فقد ارتفعت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2004 الى 2008 و قد يعود السبب إلى ارتفاع أسعار النفط الخام حيث يظهر في الجدول انه يرتفع خلال هذه السنوات المذكورة مع تذبذب اسعار الصرف و من ثم يظهر هناك انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي و اسعار النفط عام 2009 و من بعدها منذ عام 2010 الى عام 2020 هناك ارتفاع و انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي و اسعار النفط معا و لكن في الاعوام 2013، 2016، 2019، يظهر هناك انخفاض في اسعار النفط الخام و بمعدل اقل من العام الذي يسبقه و لكن الناتج المحلي الإجمالي لم ينخفض في هذه السنوات المذكورة مع تغيرات بسيطة في سعر الصرف خلال هذه السنوات و لربما يعود عدم انخفاض الناتج المحلي الاجمالي لا سباب اخرى و منها الصادرات النفطية للبلد و قد يعود سبب تراجع اسعار النفط الخام الى تدهور اسعار النفط العالمية و لا سباب عديده اغلبها قد يكون لأسباب سياسية منذ ظهور المنضمات الإرهابية منها داعش او لأسباب صحية كمل حصل في عام(2019_2020) عند ظهور فايروس كورونا و ما سببه من تدهور و انخفاض في اغلب اقتصاديات العالم و تأثرت اسعار النفط و الناتج المحلي الإجمالي ايضا.

جدول رقم (4) أثر تقلبات اسعار النفط العالمية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2004_2020)

السنة	اسعار النفط العالمي (دولار / برميل)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)
2004	36	36613
2005	50.6	49921
2006	61	65159
2007	69.1	88809
2008	92.1	131623
2009	60.3	111661
2010	76.8	138517
2011	106.2	185750
2012	108	218032
2013	103.7	234638
2014	94.4	228416
2015	47.9	166965
2016	39.4	168311
2017	51.9	182534

2018	68.4	215626
2019	63.6	222434
2020	41.8	178100

المصدر: العمود (1) صندوق النقد الدولي التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات المتفرقة

العمود (2) وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / التقارير الاحصائية السنوية / مديرية الحسابات القومية، بيانات متفرقة

العلاقة بين اسعار النفط و التضخم :

ان الية انتقال تقلبات اسعار النفط على التضخم معقدة للغاية و تعتمد على عوامل عدة لذا يمكن تقسيم التغيرات الحاصلة في اسعار النفط العالمية الى :

اثار مباشرة / من الممكن ان تنتقل التغيرات في اسعار النفط الى اسعار المنتجات النفطية المكررة حيث ترتفع تكلفة الطاقة من منظور الوحدات الاقتصادية المستهلكة للطاقة

اثار غير مباشرة / تعكس التغير في تكلفة انتاج السلع و الخدمات التي تستخدم المنتجات النفطية بوصفها مدخلا انتاجيا و تمريرها الى الأسعار النهائية للسلع و الخدمات.

نضريا يعتمد مدى انتقال اثر ارتفاع اسعار النفط الى التضخم الاساسي من خلال ارتفاع تكاليف الانتاج على توقعات المستوى العام للتضخم للوحدات الاقتصادية التي تحدد الاسعار و الاجور، فكلما ارتفعت توقعات التضخم في الاجل الطويل كانت هناك فرص اكبر لنقل تكاليف الطاقة و الاجور المتزايدة الى اسعار المستهلكين، مما يعني ارتفاع اسعار النفط قد تؤدي إلى ارتفاع مستمر في التضخم الاساسي.

جدول رقم (5) معدل التضخم وسعر الصرف للعراق لعام 2004

السنوات	*العراق*	
	معدل التضخم السنوي	*سعر الصرف مقابل الدولار الامريكي*
2004	26.962	1453
2005	36.959	1472
2006	53.231	1475
2007	30.767	1267
2008	2.663	1203
2009	-2.874	1182
2010	2.378	1186

1196	5.601	2011
1233	6.089	2012
1232	1.879	2013
1214	2.236	2014

المصدر :البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات مختلفة.

المطلب الثاني

تحليل العلاقة بين التغييرات في اسعار النفط و الموازنة العامة

اولاً/مفهوم أسعار النفط

يعرف السعر النفطي :هو قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدات نقدية في زمن ومكان محددين وتحت تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية والمناخية .(1)وبما ان سعر اي سلعة غالبا ما يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب التي يطلق عليها اقتصاديات حالة التوازن .(2)ولا يختلف النفط عن اي سلعة في تحديد سعرة اي ان العلاقة متناسبة بين العرض والطلب .الا ان هذه العلاقة ليست متعادلة او ثابتة بل في الاغلب غير متكافئة (3)لوجود مجموعة من العوامل تتدخل في تحديد أسعار النفط)كالاكتشافات غير المنتظمة وحجم الاحتياطي النفطي .ومرونة الطلب وحالة المناخ .وكمية رؤوس الاموال المستثمرة .(والصراع بين الشركات المستثمرة لأجل تحقيق زيادة بالأرباح هذا أدى الى عدم وجود توافق)تجانس (بين أسعاره وقيمته الحقيقة كمصدر للصناعة والطاقة . (4)وتعد شركة(ستاندار-اويل) اول من قامت بتسعير البترول في عام 1880وحددت له سعر معلن اذ كانت تحتكر شراء البترول من المنتجين في السوق النفطي . وبعد تزايد اكتشاف النفط خارج الولايات المتحدة وتزايد الانتاج العالمي .اصبحت الشركات النفطية تعلن أسعار النفط في موانئ التصدير ولحدة التنافس بين الشركات النفطية الاحتكارية قررت الشركات الاتفاق على سعر ثابت ومستقر .وفي أواخر الخمسينات قامت الشركات المستقلة بتقديم تسهيلات او الحسومات بطرق متنوعة كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن .ويعرف السعر المتحقق على انه السعر المعلن مطروح منة الحسومات والتسهيلات المختلفة المستوحاة من الطرف الاخر.

ثانيا /العوامل المحددة لأسعار النفط

يعد النفط من السلع الاستراتيجية ذات الابعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ويشكل تأثير على جميع الاطراف في السوق النفطي [5]. وتكون الاسعار متقلبة لأسباب عدة قد يكون السبب جيولوجي او الاحتياطي النفطي او العوامل الاعتيادية كالعرض والطلب وسندرجها بالتفصيل كما يأتي:

1-العامل الاقتصادي: ان النفط سلعة استراتيجية تمارس عمل في النمو الاقتصادي. ويمارس التوازن في العرض والطلب أثر في تحديد سعره. فضلاً عن كمية المخزون النفطي العالمي. وان الارتفاع السريع والمبالغ فيه بأسعار النفط في الاسواق الدولية وفي فترات قصيرة وفي مناسبات عدة وعودة الى الرجوع الى السعر السابق يسمى بالطفرة النفطية التي تستفيد منها المنتجين لة بالدرجة الاساس [6].

1-محمد احمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان مطبوعات الجامعة الجزائرية ، 1983 ، ص 1994
2- زينب قيس عباس محمود ، تقلبات اسعار النفط وتداعياتها في اقتصاديات البلدان المنتجة العراق نموذجا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2020 ص 18
3- محمد احمد الدوري ، مبادئ اقتصاد البترول، مطبعة الارشاد ، الطبعة الأولى ، بغداد ، 1988، ص 263
4- صلاح نعمان عيسى دراسات في الاقتصاديات والسياسات النفطية ، مطبعة الرشاد ، بغداد ، 1982 ، ص .126
5- عماد سالم محمد بو ميري، العوامل المؤثرة على تقلبات اسعار النفط العالمية واثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال 20014-2004 رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية قسم الدراسات والبحوث الاقتصادية ، القاهرة 2016 ، ص 36.
6- رمضان انيسة ومصطفى ، الموارد الطبيعية والمناخية واثرها على النمو الاقتصادي ، دراسة حالة البترول في الجزائر ، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، العدد الخامس عشر ، 2014، ص 300

ويمكن إدراج بعض هذه العوامل:

أ-الطلب العالمي على النفط:

يكون الطلب العالمي للنفط على نوعين اولهما الطلب لغرض الاستهلاك وثانيهما الطلب لغرض المضاربة ويتاثر الاول بزياده معدلات النمو الاقتصادي العالمي التي تساهم في زياده الطلب العالمي للنفط. كما أن زياده استهلاك الهند والصين للنفط اثر على الطلب العالمي. يمثل الطلب على النفط عامل رئيسي في دفع الاسعار النفطية الى الارتفاع في عام (2004-2008)والحجة المؤيدة لتلك النتائج ان اسعار السلع الاخرى كلها ارتفعت تقريباً الى جنب مع اسعار النفط.واما الحركات المتزامنة بين النمو الاقتصادي واسعار النفط تظهر بوضوح من خلال الانخفاض الشديد بعد منتصف عام 2008.والتراجع للطلب المفاجئ في الاقتصاديات المتقدمة.

ب_ العرض العالمي للنفط:

تعد الامكانيات المتاحة للإنتاج وسياسيات الدول المنتجة للنفط ومدى احتياجها للتمويل. والاسعار السائدة والمتوقعة وتكاليف الانتاج والخزين الاستراتيجي والتوقعات للطلب العالمي من أهم العوامل المؤثرة على العرض العالمي للنفط. ومن الاسباب التي يمكن ان تعرقل تدفق الانتاج النفطي هي الاحداث السياسية في دول الانتاج النفطي وفي منطقة الشرق الاوسط على وجه الخصوص ومن الامثلة على ذلك (حرب اكتوبر 1973وتلاها حصار العرب النفطي الثورة الايرانية. الحرب العراقية الايرانية 1980وحرب الخليج 1990والازمة الفينزويلية 2002غزو العراق 2003والثورة الليبية 2011)[1].

السعر المعلن الذي يمثل احد اهم الاسباب المؤثرة في الطلب والعرض يكون ذا اثر حيوي في عرض النفط. وكذلك المخزون النفطي الاستراتيجي والتجاري يوثر في عرض النفط وفي الاخص عند تقلبات الموسم. وتعد الامكانيات المتاحة للمخزون النفطي وسياسات الدول النفطية لغرض مواجهة احتياجاتها سواء كانت موارد نقدية للحاجة المالية او تحتفظ بها للمستقبل.

2-العوامل الجيوسياسية: ويقصد بها العلاقة بين الجغرافية والسياسية. والاقتصاد والديموغرافيا وبالأخص فيما يتعلق بعلاقات الدول الخارجية وسياساتها وفي مختلف الابعاد سواء اكانت (دولية او اقليمية او محلية). ولهذه العوامل اثر هام وبارز في ارتفاع اسعار النفط في النزاعات والتوترات والاضطرابات التي تشهدها مناطق الانتاج والتكرير للنفط والذي بدوره يهدد وصول امداد النفط للمستهلكين. وفي هذه الحالة تتجه الاسعار نحو الارتفاع بصورة تدريجية ومرحلية مرهونة بالأوضاع السياسية

1-عماد سالم محمد بو ميري، العوامل المؤثرة على تقلبات اسعار النفط العالمية واثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال 20014-2004 رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية قسم الدراسات والبحوث الاقتصادية ، القاهرة 2016 ، ص 36.

3-العامل المناخي: وتكون اسباب هذا العامل مرتبطة بتقلبات فصول السنة اذ يرتفع الاستهلاك في الدول التي تنخفض فيها درجات الحرارة في فصل الشتاء مما يؤدي الى زيادة استهلاك الوقود ومن ثم تدخل ضمن حيز الارتفاع (3). وتكون هذه العوامل مؤثرة على مدار العام في مستويات الطلب على النفط. وخلال فصل الصيف ينخفض الطلب في الدول المستهلكة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة. واذ يتأثر العرض استجابة لطلب المستهلكين في السوق. كما يتحدد العرض بإمكانيات الانتاج المتاحة في وقت معين تبعا لسياسية الدولة المنتجة لنفط(4).

4-التغير في سعر صرف الدولار: ترتبط الاسواق العالمية بالدولار باعتباره العملة الرئيسية لتسعير السلع القابلة للتجارة بها ولان النفط سلعة دولية تحدد اسعار السوق العالمية يتم تحديده بالدولار. لذا فان اي تقلب في الدولار ينعكس على سعر برميل النفط (1). والنفط الامريكي الخام يسعر في الدولار في عملية التبادل التجاري. واذ من المؤكد ان تغير سعر صرف الدولار سيقف خلف تقلبات اسعار النفط. ومع ذلك فان سعر الصرف للدولار يؤدي دور كبير في التقلبات ونسب التضخم. حيث من المستبعد ان يتجه اعضاء اوبك لاستعمال عملة اخرى غير الدولار في تسعير صادراتهم النفطية وهذا الحال ينطبق ايضا على الدول التي تستورد النفط والتي معظم عملاتها ترتبط بالدولار الامريكي. بما ان عملية التسعير للنفط الخام في الاسواق الدولية تتم بالدولار الامريكي فان الكمية المعروضة والمطلوبة من النفط الخام ستتأثر بالدولار الامريكي. بافتراض ثوابت العوامل الاخرى فان ضعف الدولار يشكل حافزا لزيادة طلب المستهلكين علية. فالنفط يصبح اقل تكلفة لعملات المستهلكين المحلية التي تعمل تحت نظام (سعر الصرف المعوم).

5-حجم الاحتياطي النفطي: يعد حجم الاحتياطي من العوامل المؤثرة في رفع سعر النفط. اذ يمكن تحديد حجم الاحتياطي مقارنه بندرة النفط الخام ونصوبه. لان الندرة بالنسبة للموارد النفطي ستنخفض مما يدفع المنتجين برفع الاسعار كون احتياطي المورد الناضب في انخفاض مستمر وعدم وجود اكتشافات جديده.(2)

دراسة تحليله لأسعار النفط في العراق واثرها على الموازنة العامة

1-دور النفط في الاقتصاد العراقي وابرز التحديات:

يتصف الاقتصاد العراقي بانة اقتصاد ريعي يعتمد على النفط باعتباره مصدر رئيسي للدخل القومي ويعد النفط حلقة الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي. وتشكل نسبه مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي بحدود (44٪) ونسبه مساهمته في الصادرات الاجمالية تتجاوز (93٪) مما جعل الاقتصاد عرضة للتقلبات في اسعار النفط العالمية ويعاني القطاع النفطي في العراق من مجموعة من التحديات يمكن معرفة ابرزها كما يأتي:

1-ضعف القطاع النفطي في مجال الاستثمار المالي.

2-التهريب للنفط ومشتقاته بما فيها المستوردة.

3-الاستيراد للمشتقات النفطية والمقدرة (بملايين الدولارات) سنويا.

4-حاجة القطاع النفطي لإعادة الاعمار للمنشآت النفطية ورفع الطاقة التصديرية والانتاجية التي تقدر ب(20)مليار دولار.
5-الهجمات الارهابية وعمليات التخريب التي تعرضت لها خطوط النقل النفطي بين العراق والدول العالمية.
6-استعمال الاساليب القديمة في عمليات التنقيب والاستكشاف النفطي والتي تحتاج الى عمليات متطورة وكبيرة للنهوض بها.

---

(1) Knittel, Christopher R. and Pindyck, Robert S (The Simple Economics of Commodity Price Speculation. MIT Center for energy and enviromental policy research.WP 2013-p

2- زياد عربية ارتفاع اسعار النفط الاسباب والتداعيات)، مجلة شؤون عربيه ، الملف الاقتصادي ، عدد 134 ، جامعة الدول العربية القاهرة ،ص 118

3- علة مراد ، دراسة تقلبات اسعار النفط واثرها في التنمية الاقتصادية ، بحث منشور ، جامعة زيان عاشور بالجلفه، الجزائر ، ص102

4-هوام منصف لطرش نوري ، اثر تغيرات اسعار النفط على الساسة النقدية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير ، الجامعة العربية التبسي ، كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية ، 2016 ، ص 23

2-الموازنة العامة وتقلبات اسعار النفط:

اقتصاد العراق يوصف بانة (اقتصاد ريعي) ومساهمة النفط بنسب كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. وهذا يؤكد على ان النفط هو الحلقة الرابطة المهمة بين العراق والعالم الخارجي. حيث الانخفاض في اسعار النفط يؤدي الى تراجع النمو الاقتصادي. حيث تراجع معدل النمو في العراق من (9.8٪) في سنة 2008الى(6.9٪) في سنة 2009حسب تقديرات صندوق النقد الدولي. وسبب هذا التدهور يعود الى احادية الاقتصاد والاعتماد على مصدر ريعي واحد وعدم التنوع الاقتصادي. اذا شهدت الاسعار النفطية انخفاض حاد وصل الى اكثر (65٪) من سعره بداية الازمة.

يتضح من خلال الموازنة العامة للاقتصاد العراق. بان الايرادات النفطية تتربع في مركز الصدارة في التمويل للموازنة العامة بالمقارنة مع الايرادات الاخرى (كالإيرادات الضريبية وغير الضريبية) وهناك عوامل عديده تؤثر على اسعار النفط ممكن ان يزداد الانتاج دون التأثير على السعر او تزداد الاسعار او ممكن يبقى الطلب ثابتاً. وذلك من خلال عوامل كثيره تؤثر على اسعار النفط. من بينها (عوامل سياسية واقتصادية) والعوامل الخاصة(بالصراعات والاضطرابات الامنية) اضافة الى العوامل المالية. وفي الغالب تكون التقلبات الاشد هي تقلبات الطابع (السياسي و الاقتصادي). ان تأثير التقلبات في الاسعار النفطية على الصعيد الداخلي يكون على الموازنة العامة وخصوصا على الدول التي تعتمد على الايرادات النفطية في اعداد موازناتها. لذلك على الدول ان تدرس الاسلوب لتغير الموازنة التي تعتمد على سعر برميل النفط الذي يكون شديد الحساسية تجاه التغيرات في الاسواق النفطية. فعند ارتفاع في اسعار النفط نجد ان الموازنة قد حققت فائضا وذلك عند تقدير البرميل اقل من المتوقع

الموازنة العامة تعني (خطة تتضمن تقديرات ونفقات الدولة خلال فترة قادمة وبالغالب تكون سنة واحده). ويتضح من خلال ذلك الاثر تقلبات اسعار النفط الخام في الموازنة العامة يكون حسب الفترة الزمنية التي تغطيها الموازنة ولكن التأثير يكون متباطئ زمنيا يمتد ليجسد اثرا نهائيا ويكون التأثير الاول في ميزان المدفوعات وذلك من خلال التأثير في الميزان التجاري. وعلى هذا الاساس ان التأثير في الأول في ميزان المدفوعات وذلك من خلال التأثير في الميزان التجاري. وعلى هذا الاساس ان التأثير في تذبذب اسعار النفط على الموازنة العامة يأتي عندما توثر تلك التذبذبات على حالة استخدام الميزان التجاري. وذلك عندما ترتفع الاسعار للصادرات النفطية بالنسبة للدول التي تصدر النفط وذلك يعني تحسن الميزان التجاري. اما الدول التي تستورد وتستهلك النفط فان الارتفاع في اسعار النفط يعني الزيادة في قيمة الاستيراد ومن ثم تدهور في حساب الميزان التجاري وبالعكس. وفي العموم ان الموازنة تعتمد بالشكل الرئيسي على مجموعه من مصادر الايرادات والايراد النفطي يأتي في مقدمتها النفقات العامة. اذا تعتمد علية بالشكل اساسي.[1]

1-غدير عبد القادر ناصر ، تقلبات اسعار النفط واثرها على الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2013)، بحث منشور في جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد ، 2016 ، ص52

الاستنتاجات

1- على الرغم من مرور اكثر من عشر سنوات على رفع الحضر النفطي و الاقتصادي عن العراق و الزيادة الكبيرة في الايرادات النفطية لم تنجح الحكومات المتعاقبة لإيجاد مصادر بديله للإيرادات النفطية لتمويل الميزانية يد ل ذلك ارتفاع في نسبة الايرادات النفطية لمجمل الايرادات العامة و تراجع القطاعات الاخرى

2- فيما يخص العلاقة بين اسعار النفط و وضع الموازنة العامة يلاحظ وجود علاقه وثيقه و قويه بين الايرادات النفطية التي تتأثر بأسعار النفط و بين الايرادات العامة في موازنة العراق الا انها هذه العلاقة ضعيفة و غير مؤكده بين النفقات و الايرادات النفطية اذن ان النفقات العامة ذات مرونة عالية بالاتجاه التصاعدي و منخفضه جدا بالاتجاه التنازلي

3- يعتبر قطاع النفط بالعراق القطاع الاساسي لبقية القطاعات و هو المسؤول على تمويل الميزانية و كذلك المساهم الرئيسي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي و اجمال صادرات البلاد

4-ان العراق دولة نفطيه يتأثر اقتصادها سلبا او ايجابيا بتغيرات الاسعار

التوصيات

1- ضرورة تبني اصلاحات اقتصاديه جذرية لتفادي القلق و الارباك في تنفيذ السياسات الاقتصادية عند حدوث انخفاض اسعار النفط، تتمحور حول دعم سياسه تنويع الاقتصاد العراقي الذي يعتمد و بشكل اساسي في الوقت الحاضر على الايرادات النفطية و خلق اقتصاد يتصف بالزيادة التدريجية في نسبة مساهمه القطاعات الاقتصادية الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي و لاسيما قطاعات الصناعة و

السياحة و الى اخره من القطاعات التي تشكل مصادر تمويليه متنوعه التي تشكل مصادر تمويليه متنوعه للموازنة العامة لجعلها اكثر منا و استقرار

2- ضرورة اعتماد سياسه ماليه تعمل على تنويع هيكل الايرادات العامة بهدف حماية الاقتصاد و الموازنة العامة من التقلبات الكبيرة و المفاجئة في الايرادات النفطية تمهيدا للخروج من النمط الريعي و توجيه السياسة المالية لزيادة الانفاق الاستثماري الموجه لتوسيع الطاقات الإنتاجية و البنى الارتكازية

المصادر

1 احمد محمد أحمد المنصوري، اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي، كلية الشريعة و الدراسات الاسلامية الدراسات العليا الشرعية، جامعة أم القرى، السعودية، 1991.

2 أمجد عبد المهدي ، محمود يوسف عقلة ، " دراسة في المالية العامة " ، ط 1 ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ،. 2011 ، ص ٨٣-٨٤

3 حنان مساوي و فاطمة عوماري، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية دراسة حالة الجزائر (2015-2000)، رسالة الماجستير ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، 2015- 2016ص 8

4 حياة عناب، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، 2017، ص52

5 الخطيب، خالد شحادة ، شامية ، احمد زهير (اسس المالية العامة) ، الطبعة الثانية ، (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع ، 2005).ص236_237

6 خلف، فليح حسن، (المالية العامة) ، الطبعة الأولى، (اربد ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع. .(2008)ص 163

7 رمضان انيسة ومصطفى ، الموارد الطبيعية والمناخية واثرها على النمو الاقتصادي ، دراسة حالة البترول في الجزائر ، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، العدد الخامس عشر ، 2014، ص 300

8 زياد عربية ارتفاع اسعار النفط الاسباب والتداعيات)، مجلة شؤون عربيه ، الملف الاقتصادي ، عدد 134 ، جامعة الدول العربية القاهرة ،ص 118

9 زينب قيس عباس محمود ، تقلبات اسعار النفط وتداعياتها في اقتصاديات البلدان المنتجة العراق نموذجا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2020 ص 18

10 سعيد علي محمد العبيدي ، مصدر سابق ، ص٦٦

11 سوزي عدلي ناشد . المالية العامة . منشورات الحلبي الحقوقية . بيروت لبنان . 2003 . ص 37-38

12 صلاح نعمان عيسى دراسات في الاقتصاديات والسياسات النفطية ، مطبعة الرشاد ، بغداد ، 1982 ، ص 126.

13 طارق الحاج ، " المالية العامة " ، ط ١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٩ ، ص ١٢٦

14 طاقة ، محمد ، العزاوي ، هدى ، (اقتصاديات المالية العامة) ، الطبعة الأولى ، (عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2007)ص81-82

15 عبد الخالق مطلك الراوي، "محاسبة النفط والغاز"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،، 2011، ص 312)

16 عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، " اقتصاديات المالية العامة " ، ط ٢ ، المطبعة الكمالية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٧١

17 علة مراد ، دراسة تقلبات اسعار النفط واثرها في التنمية الاقتصادية ، بحث منشور ، جامعة زيان عاشور بالجلفه، الجزائر ، ص102

18 عماد سالم محمد بو ميري، العوامل المؤثرة على تقلبات اسعار النفط العالمية واثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال 20014-2004 رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية قسم الدراسات والبحوث الاقتصادية ، القاهرة 2016 ، ص 36.

19 غدير عبد القادر ناصر ، تقلبات اسعار النفط واثرها على الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2013)، بحث منشور في جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد ، 2016 ، ص52

20 محمد احمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان مطبوعات الجامعة الجزائرية ، 1983 ، ص 1994

21 محمد خالد المهايني ، خالد شحادة الخطيب ، " المالية العامة "، جامعة دمشق ، سوريا ، ٢٠١٥ ، ص ١٥٢-١٥٣.

22 محمود حسين الوادي ، زكريا احمد عزام ، " مبادئ المالية العامة " ، ط ا ، دار المسيرة ، عمان ، ٢٠٠٧ ،ص 137

23 مهدي سمير الجبوري و سلام كاظم الفتلاوي . الموازنة العامة وبنية الناتج المحلي الاجمال . عمان . دار الايام . 2017 . ص 268

24 هشام محمد صفوت العمري ، "اقتصاديات المالية العامة " ، ط ٢ ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد - العراق ، ١٩٨٨،ص 36

25 هوام منصف لطرش نوري ، اثر تغيرات اسعار النفط على الساسة النقدية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير ، الجامعة العربية التبسي ، كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية ، 2016 ، ص

(1)Knittel, Christopher R. and Pindyck, Robert S (The Simple Economics of Commodity Price Speculation. MIT Center for energy and enviromental policy research.WP 2013-p 3

مصادر الجداول

1 بالاعتماد على وزارة المالية الدائرة الاقتصادية والمديرية العامة للإحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية الاحصائية للسنوات (2003- 2022)

2 البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات مختلفة.

3- أثر تقلبات اسعار النفط العالمية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2004_2020)